# توظيف ابن عطيّة الشاهد النحوي الشعري لتوجيه القراءات القرآنية في تفسيره

د/ عبد السلام سليمان علي الأطرش - جامعة طرابلس - كلية التربية طرابلس

**تقديم:**

الحمد لله علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد، فأصحاب كتب التفسير يُعَدُّون من أنباه النحاة، فمعلوم أنّ المفسر لكتاب الله لابدّ له من التضلّع من علم النحو؛ فهو من علوم الآلة المهمة لكلّ علماء الشريعة، فضلا عن المفسر لكتاب الله عز وجل، ولذا كانت كتب التفسير غنية بالمسائل النحوية المختلفة، التي جيء بها لخدمة كتاب الله، يقول الأستاذ عبّاس حسن: «ومن العجب أنك قد ترى مسائل نحوية جليلة, مفرّقة في كتب التفسير، كالذي نراه في تفسير الزمخشري، والفخر الرازي والبيضاوي، ففيها بعض اللطائف والدقائق التي لا وجود لها في كتب النحو أحياناً، أو التي يعزّ الاهتداء إليها في كتبه الخاصّة أحياناً أخرى»[1]. ومن القضايا النحوية التي استعان بها المفسّرون في تفاسيرهم: الشواهد النحوية الشعرية، حيث أوردوها لعدّة أغراض، لعلّ من أهمها توجيه القراءات القرآنية.

وهذا البحث يتناول توظيف ابن عطية للشاهد النحوي الشعري في توجيه القراءات القرآنية في تفسيره (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) سيما وأنّ هذا التفسير حوى كثيرا من القراءات كما قال ابن عطية في مقدمة تفسيره: «وقصدتُ إيراد جميع القراءات مستعملها وشاذّها»[2].

وقد بدأت البحث بتمهيد ذكرت فيه ترجمة مختصرة لابن عطية؛ فهو مفسر معروف، ثم تحدّثت باختصار كذلك عن الشاهد النحوي الشعري، ودخلت بعد ذلك في صلب البحث وهو إيراد نماذج من القراءات وبيان توجيه ابن عطية لها باستخدام الشواهد النحوية الشعرية، مع بيان الخلافات النحوية إنْ وُجدت ومناقشتها والترجيح بينها إنْ أمكن.

ويهدف البحث إلى التأكيد على أهمية الشواهد النحوية الشعرية في توجيه القراءات القرآنية المختلفة، سواء كانت سبعية أم عشرية أم شاذّة، والكشف عن بعض القضايا النحوية والصرفية في تفسير ابن عطية، وسلكت في هذا البحث المنهج الوصفي المعتمد على التحليل والمقارنة، آملا أنْ يسهم في الإفادة ولو باليسير والله من وراء القصد.

**تمهيد:**

**1. ترجمة موجزة لابن عطيّة:**

هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطيّة المحاربي، أبو محمد: مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة. عالم بالأحكام والحديث والفقه والنحو واللغة والأدب، حسن التقييد، له شعر ونثر، وليَ قضاء المرية، وكان غاية في الذكاء والدهاء، من أشهر مؤلفاته تفسيره المشهور: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، توفي سنة 546هـ[3].

**الشاهد النحوي الشعريّ[4]:**

الشاهد لغة له عدّة معان منها: اللسان، والملَك، قال ابن منظور: «والشَّاهِدُ اللسان، من قولهم لفلان شاهد حسن، أَي عبارة جميلة، والشاهد المَلَك»[5]، وقال الزبيدي: «الشَّاهِد: ما يَشْهَد على جَوْدَةِ الفَرَسِ وسَبْقِه»[6]، والشاهد اصطلاحا عرّفه التهانوي بقوله: «الشاهد عند أهل العربية: الجزئيّ الذي يُستشهد به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزئيّ من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيّتهم»[7].

ويعدّ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب المسموع في عصور الاحتجاج، المنهل لقواعد اللغة العربية، وشواهد اللغة العربية ذخيرة لغوية ثمينة، ليست في مجال اللغة فحسب؛ بل لها أهمية فكرية وحضارية، وقد حظيت الشواهد النحوية الشعرية بالنصيب الأوفر من عناية النحاة، وهي جزء مهمّ من تراثنا اللغويّ، فقد اعتمد عليها النحاة بشكل كبير في تقعيد قواعدهم، إضافة إلى أنواع الشواهد الأخرى، ولقي الشاهد الشعري عناية فائقة من النحاة، وعند اختلافهم نجدهم يفزعون إلى الشاهد الشعري لتأييد آرائهم المختلفة، لما يحظى به هذا الشاهد من دقّة في نقله، وسهولة حفظه، وخضوعه لأوزان الشعر التي تحافظ عليه من التحريف إلى حدّ كبير، وقد

حوى تفسير ابن عطيّة شواهد شعرية كثيرة، إلا أنّ البحث اختصّ منها بعض ما أورده ابن عطيّة لتوجيه قراءات قرآنية، وفيما يلي نماذج لذلك.

**نماذج لتوجيه القراءات القرآنية باستخدام الشواهد النحوية الشعرية في تفسير ابن عطيّة:**

**1) لزوم المثنى للألف في النصب والجر:**

قال تعالى: ژ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ژ، {طه: 63}، قرأ أغلب السبعة بتشديد نون (إنّ) ورفع اسمها (هذان)[8]، ومعلوم أنّ اسم (إنّ) المثنى وفق قواعد النحاة يكون منصوبا بالياء، فقام ابن عطية بتوجيه هذه القراءة عدّة توجيهات منها قوله: «وذهبت فرقة إلى أن هذه الآية على لغة بلحارث، وهو إبقاء ألف التثنية في حال النصب والخفض، فمن ذلك قول الشاعر هوبر الحارثي: [الطويل]

**تزود منها بين أذناه ضربة ** دعته إلى هابي التراب عقيم[9]**

وقال الآخر [الطويل]

**فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى ** مساغا لناباه الشجاعُ لصمّما[10]**

وتُعزى هذه اللغة لكنانة وتُعزى لخثعم»[11].

والشاهد في البيت الأول قوله: (بين أذناه) حيث جاء المثنى بالألف - وهو مجرور - على لغة بعض القبائل كما ذكر المؤلف، والشاهد في البيت الثاني قوله: (لناباه) وهو كالسابق.

والجدير بالذكر أنّ ابن عطية روى سبعة توجيهات لهذه القراءة، إلّا أنه اختار منها التوجيه السابق ثمّ توجيهين آخرين بعده، حيث قال عن تلك التوجيهات: «وهذه الأقوال معترضة، إلا ما قيل من أنها لغة، و(إنّ) بمعنى (أجل) و(نعم)، أو إنّ في الكلام ضميرا»[12].

وممن وجّه هذه القراءة على أنها جاءت على لغة من لغات العرب: الكسائي والأخفش والنحّاس[13]، والفرّاء[14]، وابن يعيش[15] وابن مالك[16] وغيرهم، ولعله

أقرب التوجيهات؛ قال النحاس عنه: «والقول الثاني من أحسن ما حملت عليه الآية؛ إذ كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاها من يُرتضى علمه وصدقه وأمانته، منهم أبو زيد الأنصاري، وهو الذي يقول: إذا قال سيبويه حدثني من أثق به، فإنما يعنيني»[17].

**2) تخفيف (إنّ) وبقاء عملها:**

قال تعالى: ژ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ژ. {هود:111}، قرئت هذه الآية بعدّة قراءات منها قراءة ابن كثير ونافع: (وإنْ) و(لمَا) –مخففتان-[18]، قال ابن عطيّة متحدثا عن هذه القراءة: «وأما من خففها وهي القراءة الثانية في ترتيبنا؛ فحكم (إنْ) وهي مخفّفة حكمها مثقلة، وتلك لغة فصيحة، حكى سيبويه أنّ الثقة أخبره أنّه سمع بعض العرب يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ، وهو نحو قول الشاعر:

**ووجه مشرق النحر ** كأنْ ثدييه حقّانِ**[19]»[20].

والشاهد في هذا البيت إعمال (إنّ) بعد تخفيفها، وقاس النحاة إعمال (إنْ) المخفّفة على إعمال (كأنْ) المخفّفة في هذا البيت وغيره، إذ يقول سيبويه: «وحدثنا من نثق به أنّه سمع مِن العرب مَنْ يقول: إنْ عمرا لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون: ژ وإنْ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ژ، يخفّفون وينصبون كما قالوا: كأنْ ثدْيَيهْ حُقّانِ»[21].

وفي مسألة إعمال (إنّ) بعد تخفيفها خلاف؛ فالبصريون يُجيزون الإعمال والكوفيون يمنعون[22].

قال المبرد: «وجاز النصب بها إذا كانت مخفَّفة من الثقيلة، وكانت الثقيلة إنَّما نصبتْ لشبهها بالفعل، فلمَّا حُذف منها صار كفِعْل محذوف، فعَمَلُ الفعل واحدٌ وإن حُذِف منه، كقولك: لم يَكُ زيد منطلقا، وكقولك: ع كلاما، وأَمّا الذين رفعوا بها فقالوا: إنّما أَشبهت الفِعْلَ في اللفظ لا في المعنى، فلمّا نقصت عن ذاك اللفظ الذي به أَشبهت الفعل؛ رجع الكلام إلى أَصله، لأَنَّ موضع إنَّ الابتداء»[23].

وقال أبو حيّان الأندلسي مُتبنّيا مذهب البصريين: «وإعمالُها مخفّفة لا يُجيزه الكوفيون، وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب، وهو قولهم : إنْ عمراً لمنطلق

، بسكون النون»[24].

ومن شواهد إعمال (إنْ) المخفّفة من الثقيلة قول الشاعر:

**كليبُ إنِ الناسَ الذين عهدتَهم ** بجُمهور حُزْوَى فالرياضِ لذي النُّخلِ**[25]

وكذلك ذكر ابن عطيّة إعمال (لكنّ) إذا خفّفت مستشهدا بالشاهد الشعري، كما في قوله تعالى: ژ ئى ئې ئې ئى ئى ئد ژ {يوسف: 111}، حيث قال: «ونصبُ (تصديقَ) إمّا على إضمار معنى (كان) وإمّا على أنْ تكون (لكنْ) بمعنى (لكنّ) المشددة ... وينشد بيت ذي الرمة بالوجهين:

**وما كان مالي من تراث ورثته ** ولا ديةٍ كانت ولا كسبِ مأثَمِ**

**ولكنْ عطاءُ الله من كلّ رحلةٍ ** إلى كلّ محجوب السرادق خِضْرَمِ**[26]

رفعُ (عطاءُ الله) والنصبُ أجود»[27].

**3) العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل استكمال الخبر:**

قال تعالى: ژ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ژ {المائدة: 69}، قراءة الجمهور برفع (الصابئون)، وقرئ بنصبها[28]، ووجّه ابن عطيّة قراءة الجمهور قائلا: «وأما قراءة الجمهور: (والصابئون)؛ فمذهب سيبويه والخليل ونحاة البصرة أنه مِن المقدَّم الذي معناه التأخير، وهو المراد به، كأنه قال: (إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك، وأنشد الزجاج نظيرا في ذلك:

**وإلا فاعلموا أنّا وأنتم ** بغاةٌ ما بقينا في شقاقِ**[29]

فقوله: (وأنتم) مقدم في اللفظ مؤخّر في المعنى، أي: وأنتم كذلك»[30].

والشاهد في البيت الذي أورده ابن عطيّة وقوع الضمير (أنتم) في محلّ رفع بالعطف على اسم (أنّ) قبل استكمال الخبر، ومن الشواهد أيضا قول الشاعر:

**فمَنْ يك أمسى بالمدينة رحلُه ** فإنّي وقيارٌ بها لغريبُ**[31]

وللنحاة عدّة أقوال في رفع (الصابئون), مبثوثة في عدّة مصادر[32].

ومن هذه الأقوال:

الأول: قول سيبويه والخليل ونحاة البصرة أنّه مرفوع بالابتداء وهو منوي به التأخير ... إلخ، وهذا ما ذكره ابن عطيّة.

الثاني: قول الكوفيين ومنهم الكسائي والفرّاء أنّه معطوف على موضع اسم (إنّ), لأنّه موضع رفع قبل دخول (إنّ). ومعلوم أنّ البصريين لا يُجيزون العطف على (إنّ) واسمها بالرفع قبل مجيء الخبر[33].

الثالث: قول ابن مالك وهو أن يُقدَّر خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده, كأنّه قيل: إنّ الذين آمنوا فرحون, والذين هادوا والصابئون ..... فلا خوف عليهم.

الرابع: أنّه مرفوع معطوف على الضمير في (هادوا), وروي هذا عن الكسائي والأخفش, ورُدَّ بأنّ العطف عليه يقتضي أنّ الصابئين تهوّدوا, وليس الأمر كذلك, ولأنّ الضمير المرفوع يقبح العطف عليه حتى يُؤكَّد. وقد أشار ابن عطيّة إلى هذا القول واستبعده، معلّلا بالتعليل نفسه[34].

الخامس: أن يكون (إنّ) بمعنى (نعم) وما بعده مرفوع بالابتداء, وهذا ضعيف؛ لأنّ مجيئها بمعنى (نعم) فيه خلاف.

ويبدو أنّ الأقرب في هذه المسألة هو القول الثاني؛ لضعف القولين الرابع والخامس والردود القويّة عليهما, ولأنّ القولين الأول والثالث فيهما تقدير وتأويل, ولاشكّ أنّ الأصل والأَوْلى عدم ذلك, للحفاظ على النصّ من التفكّك والتقديم والتأخير, وهذا ما تميّز به القول المختار, كما يؤيّد هذا القول شواهد متعدّدة, منها آية المائدة السابقة, وقوله تعالى: ژ ڃ ڃ ڃ ژ {الأحزاب: 56}، في قراءة رفع التاء[35]، ومنها ما جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات: (إنّ زيدا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان)[36]، والشاهد فيه هو جواز العطف على موضع اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر, كما أنّ هذا القول يحفظ آيتي المائدة والأحزاب السابقتين –في قراءتي الرفع- من التفكّك والتأويل, قال الرازي عن مذهب الكوفيين في آية المائدة: «وهو مذهب حسن وأولى من مذهب البصريين؛ لأنّ الذي قالوه يقتضي أنّ كلام الله على الترتيب الذي ورد عليه ليس بصحيح، وإنما تحصل الصحة عند تفكيك هذا النظم، وأمّا على قول الفرّاء فلا حاجة إليه، فكان ذلك أولى»[37].

**4) النصب على الحال أو المفعولية:**

قال تعالى: ژ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ژ {النحل: 12}، قرأ أغلب السبعة بنصب كلٍّ مِن (النجومَ، مسخّراتٍ)[38]، فقال ابن عطيّة في توجيه هذه القراءة: «قرأ الجمهور بإعمال (سخّر) في جميع ما ذكر، ونصب (مسخراتٍ) على الحال المؤكدة، كما قال تعالى: ژ ﮒ ﮓ ﮔ ژ {البقرة: 91} وكما قال الشاعر:

**أنا ابنُ دارةَ معروفًا بها نسبي**[39]

ونحو هذا»[40]. والشاهد في هذا الشطر قوله: (معروفا) حيث وقعت حالا مؤكدة لمضمون الجملة قبلها.

وأورد أبو حيّان الأندلسي رأي الأخفش في قراءة النصب فقال: «وقال الأخفش: (والنجومَ) منصوب على إضمار فعل تقديره: وجعل النجوم مسخرات، فأضمر الفعل». ثمّ وجه أبو حيان قول الأخفش قائلا: «وعلى هذا الإعراب لا تكون (مسخرات) حالاً مؤكدة، بل مفعولاً ثانياً لـ(جعل) إن كان (جعل) المقدّرة بمعنى (صيّر)، وحالاً مبيّنة إن كان بمعنى خلق»[41].

ويبدو أن التوجيه الأول الذي ذكره ابن عطيّة هو الأقرب؛ لأنه ليس فيه تكلّف لتقدير العامل كما هو الشأن في قول الأخفش.

**5) الجمع بين النون في جمع المذكّر السالم والإضافة:**

قال تعالى: ژ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ژ {الصافّات: 54}، قرئ: (مُطْلعونِ)[42]، بالجمع بين نون جمع المذكّر السالم والإضافة للمتكلّم، وفي هذا مخالفة لقواعد النحاة كما هو معلوم في باب الإضافة، والقياس: (مُطْلِعيّ)، لذلك اعترض بعض النحاة على هذه القراءة مثل أبي حاتم[43]، والفرّاء[44]، والنحّاس الذي قال عن هذه القراءة: «وهي لحن لا يجوز؛ لأنّه جمع بين النون والإضافة»[45]، وكذا الأزهري حين قال: «وكسر النون في (مُطْلِعُون) شاذًّ عند النحويين أجمعين، ووجهه ضعيف»[46].

أمّا ابن عطيّة فقال عن كلمة (مُطْلعونِ): «وقرأ أبو البرهسم بسكون الطاء وكسر النون، علي أنها ضمير المتكلم، وردَّ هذه القراءة أبو حاتم وغيره ولحّنوها؛ وذلك أنها جمعت بين ياء الإضافة ونون المتكلم[47]، والوجه أن يقال: (مُطْلِعِيَّ)، ووجَّه القراءة أبو الفتح بن جنّي وقال: أنزل الفاعل منزل الفعل المضارع، وأنشد

الطبري:

**وما أدري وظنّي**[48] **كلُّ ظنٍّ ** أمُسلِمُني إلى قومي شَراحي**[49]»[50].

فابن عطيّة روى تلحين بعضهم للقراءة السابقة، إلّا أنّه ختم برواية توجيهها عن ابن جنّي وذكر الشاهد النحوي الشعري لتوظيفه في توجيه هذه القراءة، والشاهد فيه (أمسلمني)؛ يريد: (أمُسلِمِيَّ) حيث لحقت نون الوقاية اسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلّم، إجراء له مجرى الفعل المضارع.

وقد علل ابن جنّي توجيهه بقرب اسم الفاعل من المضارع، واستشهد لذلك بدخول نون التوكيد على اسم الفاعل تشبيها لاسم الفاعل بالمضارع[51]، كما في قول الشاعر:

**أَقَائِلُنَّ أَحْضِرِي الشّهُودَا**[52]

ورجّح توجيه ابنَ جنّي –وهو الأقرب- أبو حيان الأندلسي فقال: «فالأولى تخريج أبي الفتح، وقد جاء منه:

**أمسلمُني إلى قومي شَراحي**

... فهذه أبيات ثبت التنوين فيها مع ياء المتكلم، فكذلك ثبتت نون الجمع معها إجراءً للنون مجرى التنوين، لاجتماعهما في السقوط للإضافة»[53].

وذهب بعض النحاة والمفسرين إلى أنّ التقدير: مُطْلعونَ إياي، فوُضع المتّصل موضع المنفصل[54]، واستشهدوا لذلك بقول الشاعر:

**همُ الآمرونَ الخيرَ والفاعلونه ** إذا ما خشَوا من مُحدَث الأمر مُعْظَما**[55]

واعترض كثير من النحاة على هذا التوجيه[56]؛ قال أبو حيّان الأندلسي: «وتخريجه الأول لا يجوز؛ لأنه ليس من مواضع الضمير المنفصل، فيكون المتّصل وُضع موضعه، لا يجوز: هند زيد ضارب إياها، ولا: زيد ضارب إياي، وكلام الزمخشري يدل على جوازه»[57].

**6) النصب على معنى التعظيم والمدح:**

قال تعالى: ژ **ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ئى ئې ئى ئى ئد ی ی**
**ی ئجئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح**ژ. {النساء:162}

قراءة الجمهور: (والمقيمين)، وقرئ: (والمقيمون)[58]، قال ابن عطيّة في توجيه قراءة النصب: «وإنما هذا من قطع النعوت إذا كثرت على النصب بـ(أعني)، والرفع بعد ذلك بهم، وذهب إلى هذا المعنى بعض نحويي الكوفة والبصرة، وحُكي عن سيبويه أنه قطع على المدح، وخبر (لكن): (يؤمنون)؛ لأنّ المدح لا يكون إلا بعد تمام الجملة الأولى، وهذا كقول خِرنق بنت هفّان:

**لا يبعدنْ قومي الذين همُ ** سُمُّ العداةِ وآفةُ الجُزْرِ**

**النازلينَ بكلّ مُعتركٍ ** والطيّبون معاقدَ الأُزْرِ**[59]»[60].

والشاهد في البيت قوله: (النازلين) حيث نُصب على المدح بإضمار فعل.

قال سيبويه: «زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنك لم تُرد أنْ تُحدّث الناس ولا مَنْ تخاطب بأمر جهلوه، ولكنّهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيما ونصبه على الفعل، كأنّه قال أذكرُ أهل ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنّه فعل لا يستعمل إظهاره، وهذا شبيه بقوله: إنا بني فلان نفعل كذا؛ لأنّه لا يريد أنْ يُخبر مَن لا يدرى أنّه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخارا وابتهاء»[61].

وأورد ابن عطيّة أقوالاً أخرى في توجيه نصب (والمقيمين)[62]، وقد قال النحّاس عن التوجيه السابق: «وهذا أصح ما قيل في (المقيمين)، وقال الكسائي: (والمقيمين) معطوف على ما قال أبو جعفر، وهذا بعيد؛ لأنّ المعنى يكون: ويؤمنون بالمقيمين»[63].

ومن شواهد النصب على الذمّ قول الشاعر:

**وكلُّ قومٍ أَطاعوا أَمْرَ مُرْشِدِهم ** إلاّ نُمَيْراً أَطاعتْ أَمْرَ غاوِيها**

**الظّاعنينَ ولمّا يُظْعنوا أَحَداً ** والقائلونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلِّيها**[64]

### 7) العطف بالجزم على موضع جواب الشرط المجزوم:

قال تعالى: ژ ۋ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ژ ، {الأعراف: 186}، قرأ حمزة والكسائي (ويذرْهم) –بالجزم-[65] فقال ابن عطيّة: «(ويذرْهم) بالياء وبالجزم عطفا على موضع الفاء وما بعدها من قوله (فلا هادي له)؛ لأنّه موضع جزم ومثله قول أبي داود:

**فأَبلوني بليّتَكم لعلّي ** أصالحُكُم وأستدرجْ نَوِيّا**[66]

ومنه قول الآخر:

**أنّى سلكت فإنني لك كاشح ** وعلى انتقاصك في الحياة وأزدد**[67]»[68].

فالشاهد في البيت الأول جزم (أستدرجْ)؛ لأنه معطوف على جملة (لعلي أصالحكم) وهي في محل جزم لوقوعها جوابا للطلب: (فأبلوني).

والشاهد في البيت الثاني جزم الفعل (أزددْ) بعطفه على موضع الفاء التي في (فإنني)، كأَنه قال: أَيّاً تفعلْ أُبْغِضْكَ وأَزْدَدْ[69].

**8) إبدال فعل من فعل:**

قال تعالى: ژ ڃ ڃ ڃ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ژ ژ ڑ ڑ ک کژ {البقرة: 284} قرئ (يغفرْ) دون الفاء مع الجزم[70]، قال ابن عطيّة: «وقرأ الجعفي وخلّاد وطلحة بن مُصرّف (يَغفرْ) بغير فاء، ورُوي أنها كذلك في مصحف ابن مسعود، قال ابن جنّي: هي على البدل من (يحاسبكم) فهي تفسير المحاسبة[71]، وهذا كقول الشاعر:

**رويدا بني شيبان بعضَ وعيدِكم ** تُلاقوا غداً خيلي على سفوانِ**

**تلاقوا جياداً لا تَحيدُ عن الوغَى ** إذا ما غدتْ في المأزق المتدانِ**[72]

فهذا على البدل وكرر الشاعر الفعل لأن الفائدة فيما يليه من القول»[73].

ووجه الاستشهاد: إبدال (تلاقوا جيادا) من قوله: (تلاقوا غدا خيلي)، وجاز إبداله وإن كان من لفظه للبيان والفائدة كما ذكر ابن عطيّة.

ومن الشواهد أيضا قول الشاعر:

**متى تأتنا تلمِمْ بنا في ديارنا ** تجدْ حطبًا جزلا ونارًا تأجّجا**[74].

**9) الرفع على الوصفية أو البدلية:**

قال تعالى: ژ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺژ، {النساء: 95}، قرئت (غير) بالحركات الثلاث، وقرأ بالرفع أغلب السبعة[75]، قال ابن عطية في توجيه قراءة الرفع: «فمَن رفع جعل (غير) صفة للقاعدين - عند سيبويه - كما

هي عنده صفة في قوله تعالى: ژ ﭫ ﭬ ژ بجرّ (غير) صفة، ومثله قول لبيد:

**وإذا جوزيت قرضا فاجزه ** إنما يَجزي الفتى غيرُ الجمل**[76]»[77].

والشاهد في البيت وقوع (غير) صفة لـ(الفتى)، كما وقعت صفة لـ(القاعدون) في الآية السابقة على قراءة الرفع.

وابن عطية فيما ذهب إليه موافق لسيبويه[78] كما صرّح بذلك، وممن ذكر التوجيه السابق الفراء[79]، والأخفش[80]، والزجّاج[81]، ونقل رأيهما القرطبي[82] وغيرهم.

ومما يَرِد على هذا التوجيه أنّ الموصوف (القاعدون) معرفة، والصفة (غير) نكرة، وتأوّل ذلك السمين الحلبي بقوله: «وتأويله: إمَّا بأنّ القاعدين لَمَّا لم يكونوا ناساً بأعيانهم، بل أُريد بهم الجنسُ، أَشْبَهوا النكرة، فَوُصِفوا كما توصف، وإمَّا بأنّ (غير) قد تتعرَّف إذا وقعت بين ضدَّين»[83].

وذهب بعض النحاة والمفسرين إلى توجيه آخر وهو كون (غير) بدلا من (القاعدون)، وعبّر عن ذلك الزجاج بقوله: «ويجوز أنْ يكون (غير) رفعا على جهة الاستثناء، المعنى: لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلّا ألو الضرر، فإنهم يساوون المجاهدين، لأنّ الذي أقعدهم عن الجهادالضرر»[84]، إلّا أنّ ابن عطية ردّ هذا التوجيه بقوله: «وهذا مردود؛ لأنّ (أولي الضرر) لا يساوون المجاهدين، وغايتهم أنْ خرجوا من التوبيخ والمذمة التي لزمت القاعدين من غير عذر»[85].

وممن ذهب إلى التوجيه الثاني واستحسنه مكّي بن أبي طالب حين قال: «والأحسن أن يكون الرفع في (غير) على البدل من (القاعدين)»[86]، وذكر أبو حيان الأندلسي التوجيهين السابقين إلّا أنّه رجّح التوجيه الثاني معلّلا ترجيحه ومضعّفا التوجيه الأول فقال عن التوجيه الثاني: «وهو إعراب ظاهر؛ لأنه جاء بعد نفي، وهو أولى من الصفة لوجهين: أحدهما: أنهم نصوا على أنَّ الأفصح في النفي البدل، ثم النصب على الاستثناء، ثم الوصف في رتبة ثالثة. الثاني: أنه قد تقرر أنّ (غيراً) نكرة في أصل الوضع وإن أضيفت إلى معرفة، هذا هو المشهور، ومذهب سيبويه. وإن كانت قد تتعرف في بعض المواضع، فجعْلُها هنا صفة، يخرجها عن أصل وضعها، إما باعتقاد التعريف

فيها، وإما باعتقاد أنّ القاعدين لما لم يكونوا ناساً معينين، كانت الألف واللام فيه جنسية، فأجري مجرى النكرات حتى وُصف بالنكرة، وهذا كله ضعيف»[87]، وتبع أبا حيان الأندلسي فيما ذهب إليه السمينُ الحلبي[88].

ولعلّ أقرب التوجيهين هو التوجيه الثاني؛ لما ذكره أبو حيان الأندلسي عن هذا التوجيه ووصفه بأنه إعراب ظاهر، ولما في التوجيه الأول من التقدير والتأويل الذي وصفه أبو حيان الأندلسي بأنّه ضعيف، ووصفه السمين الحلبي بأنّه خروج عن الأصول المقرّرة.

**10) نصب المضارع بعد (أو):**

قال تعالى: ژ ڤ ڤ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڇ ڇ ڇ ڇ ژ.{الأعراف: 53}، قرئ بنصب الفعل (نردَّ)[89]، فقال ابن عطيّة في توجيه هذه القراءة: «ونصب (نردّ) في هذه القراءة إمّا على العطف على قوله (فيشفعوا)، وإمّا بما حكاه الفراء من أنّ (أو) تكون بمعنى (حتى) كنحو قول امرىء القيس:

**أو نموت فنعذرا**

ويجيء المعنى: أنّ الشفاعة تكون في أن يُردّوا»[90]. والشاهد بتمامه:

**فقلتُ له لا تبك عيناك إنما ** نحاول ملكًا أو نموتَ فنُعذرا[91]**

والشاهد فيه نصب الفعل (نموت) بإضمار (أنْ) بعد (أو) التي بمعنى (حتى)، ويحتمل كذلك أن تكون بمعنى: (إلاّ) [92].

وكذا استشهد ابن عطيّة[93] بالبيت السابق في توجيه قراءة (أو يُسلموا) –بنصب الفعل-[94] من قوله تعالى: ژ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ژ, {الفتح:16}.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ژ ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ژ {هود: 80} حيث قرئ بنصب الفعل (آوي) [95] فقال ابن عطية: «وقرأ جمهور: (أو آوي) - بسكون الياء - وقرأ شيبة وأبو جعفر أو (آويَ) –بالنصب- التقدير: أو أن آويَ، فتكون (أنْ) مع (آوي) بتأويل المصدر كما قالت ميسون بنت بحدل:

**للبس عباءة وتقر عيني ****

ويكون ترتيب الكلام لو أن لي بكم قوة أو أويا»[96]، والشاهد بتمامه:

**للبس عباءة وتقرَّ عيني ** أحب إليّ مِن لُبس الشُّفوفِ[97]**

والشاهد فيه نصب الفعل (تقرَّ) بـ(أنْ) مضمرة بعد الواو التي بمعنى (مع). ويُلحظ هنا أنّ ابن عطية استشهد على نصب المضارع بعد (أو) بشاهد نُصب فيه المضارع بعد الواو.

قال ابن جني في معرض حديثه عن هذه القراءة -بتحريك الياء من الفعل (آويَ)-: «قال ابن مجاهد: ولا يجوز تحريك الياء هاهنا، قال أبو الفتح : هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي سائغ جائز؛ وهو أن تعطف (آوِيَ) على (قوة) فكأنه قال : لو أن لي بكم قوة أو أُوِيًّا إلى ركن شديد، فإذا صرت إلى اعتقاد المصدر فقد وجب إضمار (أنْ) ونصب الفعل بها»[98].

وقال سيبويه في نصب الفعل بعد (أو): «واعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على: (إلّا أنْ) كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل، تقول: لألزمنك أو تقضيني، ولأضربنّك أو تسبقني، فالمعنى لألزمنّك إلّا أن تقتضيني، ولأضربنك إلا أن تسبقني، هذا معنى النصب»[99].

**11) نصب المضارع بعد واو الصرف:**

قال تعالى: ژ ڈ ڈ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ڌ ڌ ڎ ڎ ڏ ڏ ڐ ڐ ڑ ڑ ک ک ژ {الشورى: 34،35} قرأ أغلب السبعة بنصب (يعلمَ)[100] فقال ابن عطيّة: «وقرأ الباقون والجمهور (ويعلمَ) – بالنصب- على تقدير (أنْ)، وهذه الواو نحو التي يسميها الكوفيون واو الصرف؛ لأنّ حقيقة واو الصرف هي التي يُراد بها عطف فعل على اسم، فيقدّر (أنْ) لتكون مع الفعل بتأويل المصدر، فيحسن عطفه على اسم، وذلك نحو قول الشاعر:

**تُقَضَّى لُباناتٌ ويَسأمَ سائمُ**[101]

فكأنه أراد وسآمة سائم فقدّر: وأن يسأم؛ لتكون ذلك بتأويل المصدر الذي هو سآمة، قال أبو علي: حسن النصب إذ كان قبله شرط وجزاء وكل واحد منهما غير واجب»[102].

والشاهد في البيت نصب (يسأمَ) بـ(أنْ) مضمرة بعد الواو كما ذكر ابن عطيّة،

وقال الفرّاء في توجيه نصب (ويعلمَ): «(ويعلَمَ الذين) مردودة على الجزم؛ إلا أنه صُرف؛ والجزم إذا صُرف عنه معطوفُه نصب، كقول الشاعر:

**فإن يهلِك أبو قابوسَ يَهلِكْ * ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ**

**ونُمسكَ بعده بذُناب عَيْشٍ * أجبِّ الظهرِ ليس له سَنامُ**[103]

والرفع جائز في المنصوب على الصرف»[104].

## الخاتمـة :

في ختام هذا البحث , أودّ أنْ أسجّل ما يلي:

- الشواهد النحوية الشعرية ذخيرة لغوية مهمة وهي جزء مهمّ من تراثنا اللغويّ، استفاد منها النحاة والمفسرون على حدّ سواء.
- استعان مفسروا القرآن الكريم كثيرا - ومنهم ابن عطية - بالشواهد النحوية الشعرية لتوجيه القراءات القرآنية، سواء منها السبعية أو العشرية أو الشاذة.
- تعدّ كتب التفسير مراجع في المسائل النحوية والصرفية، حيث اهتم المفسرون بها للإفادة منها في بيان معاني القرآن الكريم.
- كان ابن عطية يورد في تفسيره القراءات الواردة في الآية ويحاول توجيهها مستعينا بالشواهد النحوية الشعرية وغيرها، وتفسيره يُعدّ من المراجع المهمة في القراءات، لكثرة إيراده لها، وكذا الشواهد النحوية الشعرية.
- ابن عطية مفسر ونحوي أجاد في توجيه القراءات القرآنية التوجيهات السديدة، كما مرّ التمثيل في النماذج التي تناولها البحث.
- وجّه ابن عطيّة القراءات بمختلف درجاتها، فوجّه قراءات كثيرة اعترض عليها بعض النحاة، كما في النموذج الخامس من النماذج التي أوردتها في ثنايا هذا البحث.
- شواهد ابن عطيّة النحوية الشعرية كانت من عصور الاحتجاج المعروفة، ولم تخرج عنها.
- يستشهد ابن عطيّة بالشاهد النحوي الشعريّ الواحد أكثر من مرّة ـ أحيانا ـــ في توجيه أكثر من قراءة، كما فعل في النموذج العاشر من النماذج التي أوردتها في

ثنايا هذا البحث.

- القراءات القرآنية المتواترة والشاذّة تُعدّ مصدرا مهما من مصادر الاستشهاد والاحتجاج اللغوي.

## الهوامش والتعليقات

(1) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن ص208, 209.
(2) المحرر الوجيز لابن عطية 34/1.
(3) انظر نفح الطيب للتلمساني، 526/2-528، والأعلام للزركلي 282/3.
(4) هذه الفقرة ذكرتها في بحث سابق وكررتها هنا لعلاقتها بالبحث، وكان البحث السابق تناول توظيف البيضاوي شاهد النحو الشعري في توجيه القراءات القرآنية، فهناك تشابه بينه وبين هذا البحث في بعض الأمور القليلة، مثل هذه الفقرة وبعض نتائج البحث وبعض الشواهد. وقد نشرت البحث الآنف الذكر في المؤتمر العلمي الدولي الثالث للغة العربية الذي أقيم في دبي خلال الفترة 7-10 مايو 2014م.
(5) لسان العرب لابن منظور- ش ه د- 226/7.
(6) تاج العروس للزبيدي -ش ه د- 257/8.
(7) موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون للتهانوي 1002/1.
(8) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص 419.
(9) البيت من الطويل، وهو كما نسبه المؤلف، انظر سرّ صناعة الإعراب لابن جني ص 704، ومعجم شواهد النحو الشعرية ليعقوب 952/2.
(10) البيت من الطويل، وهو للمتلمّس، انظر سرّ صناعة الإعراب لابن جني 704، ومعجم شواهد النحو الشعرية ليعقوب 834/2.
(11) المحرر الوجيز لابن عطيّة 50/4.
(12) المحرر الوجيز لابن عطيّة 51/4.
(13) انظر إعراب القرآن للنحّاس 45/3، 46.
(14) انظر معاني القرآن للفرّاء، 184/2.
(15) انظر شرح المفصّل لابن يعيش 357/2.
(16) انظر شرح التسهيل لابن مالك 62/1، 63.
(17) إعراب القرآن للنحاس 46/3.
(18) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص339.
(19) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة، انظر كتاب سيبويه 135/2، و ومعجم شواهد النحو الشعرية ليعقوب 1015/2.
(20) المحرر الوجيز لابن عطيّة 210/3.
(21) الكتاب لسيبويه 140/2.
(22) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 195/1، م 24.
(23) المقتضب للمبرد 189/1.
(24) البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي 429/1.
(25) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، والشاهد فيه نصب (الناس) بـ(إنْ) المخفّفة من الثقيلة. انظر الأزهية للهروي ص48، ومعجم شواهد النحو الشعرية ليعقوب 771/2.
(26) البيتان من الطويل، وهما لذي الرمة، والشاهد إعمال (لكنْ) المخفّفة من الثقيلة. انظر ديوان ذو الرمة ص411.
(27) المحرر الوجيز لابن عطيّة 289/3.

(28) انظر الإتحاف للدمياطي ص255.
(29) البيت من الوافر، وهو لبِشر بن أبي خازم الأسدي، انظر ديوانه ص116، وخزانة الأدب للبغدادي 293/10، 297.
(30) المحرر الوجيز لابن عطيّة 219/2.
(31) البيت من الطويل، وهو لضابئ بن الحارث البرجمي، والشاهد قوله (وقيّارٌ)، حيث رُفع بالعطف على موضع اسم (إنّ) قبل استكمال الخبر. انظر كتاب سيبويه 75/1، وخزانة الأدب للبغدادي 312/10، 320.
(32) انظر الكتاب لسيبويه 155/2، ومعاني القرآن للفرّاء، 311/1، وإعراب القرآن للنحّاس 32/2, والإنصاف لابن الأنباري 185/1, م23, والتبيان في إعراب القرآن للعكبري 305/1, والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 94/8, 95, وشرح التسهيل لابن مالك 50/2, 51, والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 541/3.
(33) انظر الإنصاف لابن الأنباري، 185/1، م23.
(34) انظر المحرر الوجيز لابن عطيّة 219/2.
(35) انظر مختصر ابن خالويه ص121.
(36) انظر الإنصاف لابن الأنباري 186/1.
(37) تفسير الرازي 55/12.
(38) انظر السبعة لابن مجاهد ص370.
(39) صدر بيت من البسيط وعجزه: وهل بدارةَ يا للناس من عارِ؟ وهو لسالم بن دارة. انظر كتاب سيبويه 79/2، ومعجم شواهد النحو الشعرية ليعقوب 410/1.
(40) المحرر الوجيز لابن عطيّة 382/3.
(41) البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي 465/5.
(42) انظر المحتسب لابن جنّي 220/2.
(43) انظر الدر المصون للسمين الحلبي 309/9.
(44) انظر معانيه 385/2.
(45) إعراب القرآن للنحّاس 422/3.
(46) تهذيب اللغة للأزهري 169/2.
(47) المقصود نون جمع المذكر السالم، ولعل ما ورد في الأصل تصحيف.
(48) في الأصل: (وظن) دون ياء، والصواب ما أثبتّ، كما ورد في كتب الشواهد الآتية.
(49) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن مخرم الحارثي. انظر رصف المباني للمالقي ص425، وخزانة الأدب للبغدادي 56/6 ،57.
(50) المحرر الوجيز لابن عطيّة 474/4.
(51) انظر المحتسب لابن جنّي 220/2.
(52) شطر بيت من الرجز، وهو لرؤبة, ونُسب لغيره، والشاهد فيه (أقائلنّ) حيث أُكّد اسم الفاعل بنون التوكيد. انظر مجموع أشعار العرب لابن الورد ص173، وخزانة الأدب للبغدادي 420/11.
(53) البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي 346/7.
(54) انظر الكشاف للزمخشري 211/5، 212، وأنوار التنزيل للبيضاوي 149/3.
(55) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، والشاهد فيه: (والفاعلونه) حيث جُمع فيه النون والضمير. انظر كتاب سيبويه 188/1، وخزانة الأدب للبغدادي 269/4.

(56) انظر الدرّ المصون للسمين الحلبي 310/9.
(57) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 346/7.
(58) انظر المحتسب لابن جنّي 203/1.
(59) البيتان من الكامل، وهما كما نسبهما ابن عطيّة، انظر كتاب سيبويه 64/2، ومعاني القرآن للفراء 105/1.
(60) المحرر الوجيز لابن عطيّة 135/2.
(61) كتاب سيبويه 65،66/2.
(62) انظر المحرر الوجيز لابن عطيّة 135/2 ،136.
(63) إعراب القرآن للنحّاس 505/1.
(64) البيتان من البسيط، وهما لمالك بن خيّاط العُكْلي، ونُسبا أيضا لغيره، والشاهد فيهما قوله: (الظاعنين) حيث نصب على الذم بإضمار فعل. انظر كتاب سيبويه 64/2، ومعجم شواهد النحو الشعرية ليعقوب 1055/2.
(65) انظر السبعة لابن مجاهد ص299.
(66) في الأصل: (بويا) والصواب ما أثبتُّ، والبيت من الوافر، وهو لأبي دؤاد الإيادي، ونسب لغيره. انظر الخصائص لابن جنّي 176/1، ومعجم شواهد النحو الشعرية ليعقوب 1090/2.
(67) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة، ويُروى شطره الأول: أَيّاً فَعَلْتَ فإنني لك كاشحٌ. انظر تهذيب اللغة للأزهري 653/15.
(68) المحرر الوجيز لابن عطيّة 483/2، 484.
(69) انظر تهذيب اللغة للأزهري 653/15.
(70) انظر المحتسب لابن جنّي 149/1.
(71) المحتسب لابن جنّي 149/1.
(72) البيت من الطويل، وهو لودّاك بن ثُمَيل المازني –ونُسب لغيره- انظر المغني لابن هشام 388/5، 389) ومعجم شواهد النحو الشعرية ليعقوب 1024/2.
(73) المحرر الوجيز لابن عطيّة 390/1.
(74) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الحرّ، والشاهد فيه: إبدال الفعل (تُلمم) من الفعل (تأتنا)، فجاء مجزوما مثله. انظر سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي ص678، وخزانة الأدب للبغدادي 90/9.
(75) انظر السبعة لابن مجاهد ص237 وإعراب القرآن للنحّاس 483/1.
(76) البيت من الرمل وهو للبيد بن ربيعة. انظر ديوانه ص 123، ومعجم شواهد النحو الشعرية ليعقوب 632/2.
(77) المحرر الوجيز لابن عطيّة 97/2.
(78) انظر كتابه 332/2.
(79) انظر معانيه 283/1.
(80) انظر معانيه ص264.
(81) انظر معانيه 92/2.
(82) انظر تفسيره 59/7.
(83) الدر المصون للسمين الحلبي 76/4.
(84) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج 92/2، 93.

(85) المحرر الوجيز لابن عطيّة 97/2.
(86) مشكل إعراب القرآن للقيسي 206/1.
(87) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 344/3، 345.
(88) انظر الدر المصون للسمين الحلبي 76/4.
(89) انظر الكشّاف للزمخشري 449/2.
(90) المحرر الوجيز لابن عطيّة 408/2.
(91) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، انظر ديوان امرؤ القيس ص96، ومعجم شواهد النحو الشعرية ليعقوب 315/1.
(92) انظر شرح الأشموني 558/3.
(93) انظر تفسيره المحرر الوجيز 132/5.
(94) انظر مختصر ابن خالويه ص143.
(95) انظر المحتسب لابن جني 326/1.
(96) المحرر الوجيز لابن عطية 195/3.
(97) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل. انظر كتاب سيبويه 45/3، ومعجم شواهد النحو الشعرية ليعقوب 581/2، 582.
(98) المحتسب لابن جني 326/1.
(99) كتاب سيبويه 47/3.
(100) انظر السبعة لابن مجاهد ص581.
(101) عجز بيت من الطويل، وصدره: لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويتُه، وهو للأعشى. انظر ديوانه ص 77، ومعجم شواهد النحو الشعرية ليعقوب 842/2.
(102) المحرر الوجيز لابن عطيّة 38/5.
(103) البيتان من الوافر، وهما للنابغة الذبياني، والشاهد فيهما نصب (نمسك) بـ(أنْ) مضمرة بعد واو المعية. انظر ديوان النابغة الذبياني ص105 ،106، ومعجم شواهد النحو الشعرية ليعقوب 855/2.
(104) معاني القرآن للفراء 24/3.